

مساهمة القطاع العمومي في تحسين المستوى المعيشي للعائلات — دراسة ميدانية بدائرة ندرومة—

¹ بوطوبة محمد & ² بزاوية عبد الحكيم & ³ حاج عمر فطيمة

الملخص:

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستعملها دول العالم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الفوارق والآفات التي تؤدي إلى تدني الرفاهية. وتعد الجزائر واحدة من تلك الدول التي جربت العديد من البرامج والسياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، خاصة تلك البرامج التي تمس السكن، التعليم والصحة... ولكن المشكلة في هذه البرامج والسياسات أنها لم تحدد الزمن المناسب للقضاء على المشاكل الاجتماعية وإنما هناك طلب متزايد على هذه النفقات (الإعانات والمساعدات) فهل يعود هذا إلى التزايد المستمر لعدد السكان أم لعدم كفاءة هذه البرامج والسياسات أو هناك أسباب أخرى. وسنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على عينة من دائرة ندرومة (تلمسان) لنكشف عن مدى مساهمة القطاع الحكومي في تحسين المستوى المعيشي للعائلات من خلال المتغيرات التالية: إعانات البناء (السكن)، الاستفادة من ماء الشرب والكهرباء والغاز الذي يوفره القطاع الحكومي، الاستفادة من التعليم المجاني، المساعدات الطبية (الصحة)، دعم التشغيل، وفي الأخير سوف نحاول قياس مستوى المعيشة من خلال تحديد دليل الرفاهية للعائلات.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة- السياسات الاجتماعية – المستوى المعيشي- القطاع الحكومي – المشاكل الاجتماعية.

Abstract :

Government spending is considered one of the most important tools of fiscal policy used by countries around the world to achieve economic and social stability, and the elimination of disparities and lesions that lead to low well being . Algeria is one of those countries that have experimented a lot of social programs and policies to improve the living standards of people, especially programs that affect housing, education, health.... but the problem in these programs and policies, that it does not specify the right time to eliminate social problems, but there is a growing demand for these expenditures (subsidies and grants). The question here: is this due to the ever increasing number of people? Or the lack effectiveness of these programs and policies?, or there are other reasons?.

¹ - أ. محمد بوطوبة، أستاذ مساعد أ، المركز الجامعي غليزان، باحث بمخبر GPES (تلمسان)،
boutoubaamed@gmail.com

² - أ. عبد الحكيم بزاوية، أستاذ مساعد أ، المركز الجامعي غليزان، باحث بمخبر MECAS (تلمسان)،
bezzaouyaa@yahoo.fr

³ - أ. حاج عمر فطيمة، طالبة في الدكتوراه (تلمسان)، باحثة بمخبر GPES (تلمسان)، inass39@yahoo.fr

As an example we will shed light to the town of NEDROMA (TLEMCEN) to disclose the extent of the contribution of the public sector to improve the living standards of families across the following variables: grants for construction (housing), the enjoyment drinking water, electricity and gas provided by the public sector, the enjoyment free education, medical aid (health), operational support, and finally we will measure the level of life from the well- being of families.

Keywords: government spending - social policy - the level of life - the public sector - social problems

Résumé:

Les dépenses du gouvernement sont considérées comme l'un des outils les plus importants de la politique budgétaire utilisé par les pays du monde afin de parvenir à la stabilité économique et sociale, et l'élimination des disparités et des lésions qui conduisent à un mal-être. L'Algérie est l'un de ces pays qui ont expérimenté beaucoup de programmes et de politiques sociales visant à améliorer le niveau de vie des individus, en particulier les programmes qui touchent: logement, l'éducation, la santé, ... mais le problème dans ces programmes et ces politiques, c'est qu'il ne précise pas le bon moment pour éliminer les difficultés sociales, problèmes sociaux, mais il y a toujours une demande accrue sur ces dépenses (subventions et aides). Est-ce cela est du au nombre toujours croissant de personnes ? Ou le manque d'efficacité de ces programmes et politiques ?, ou il ya d'autres raisons.

On va étudier comme échantillon la ville NEDROMA (TLEMCEN) à divulguer l'ampleur de la contribution du secteur public à améliorer le niveau de vie des familles à travers les variables suivantes : les subventions pour la construction (logement). Profiter de l'eau potable, de l'électricité et du gaz fourni par le secteur public, profiter de la gratuité de l'enseignement, l'aide médicale (santé), le soutien opérationnel, et finalement pour mesurer le niveau de vie à partir du bien-être des familles.

Mots clés: les dépenses publiques - politique sociale - le niveau de vie - le secteur public - les problèmes sociaux

Codes JEL: H2 Taxation, Subsidies, and Revenue.

مقدمة:

إن مفهوم الدخل ومن تم المستوى المعيشي يعتبر من المفاهيم المثيرة للجدل في تاريخ الفكر الاقتصادي، كما أن رفع المستويات المعيشية لأفراد المجتمعات يعد من أهم التحديات التي تواجه المخططين في مجال التنمية الاقتصادية على اختلاف الأنظمة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. فمؤخرا قضايا تحقيق الرفاهية وجودة الحياة عرفت العديد من الأبحاث من طرف مختصين في مختلف الميادين: علم الاقتصاد وعلم النفس، وعلوم الطب والاجتماع (Dajana Cvrnje - Tomislav Ćorić, 2010)، بحيث تمحورت دراساتهم بالأساس حول مواكبة التغيرات التي قد تحدث على المحددات الرئيسية لمستوى المعيشة من جهة، ومحاولة إجراء دراسات قياسية تسمح بتوجيه السياسات الاجتماعية للدول من جهة ثانية.

وقد أولت الجزائر اهتماما بالغاً لهذا المجال حيث حرصت على تطبيق العديد من السياسات والإجراءات قصد ترشيد النفقات العامة وتوجيهها بما يخدم الأهداف والبرامج والمشاريع التنموية، بغية الرفع من مستوى معيشة العائلات الجزائرية وتحسين نوعية حياتهم، وتجسد ذلك من خلال: توفير مزيد من فرص العمل للمواطنين وتوفير الخدمات العامة ذات الجودة العالية مع مواصلة العناية بالفئات ذات المداخل المنخفضة.

إشكالية البحث:

من هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة القطاع العمومي في دعم وتحسين المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية؟ وهل ذلك كفيلاً بتحقيق رفاهيتها؟

فرضيات البحث:

- تحسن المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية يرجع للمساعدات التي تمنحها الدولة الجزائرية.
- ارتفاع مداخيل العائلات وتنوعها (عدة مصادر) يساهم في تحسين المستوى المعيشي.

دراسات سابقة:

قام مخبر العمليات التربوية والسياق الاجتماعي بجامعة وهران بإعداد دراسة حول قياس جودة الحياة لدى المواطنين. وذلك من أجل رصد التطورات الممكنة لتقييم مختلف الشرائح الاجتماعية بقياس جودة حياتها وباستعمال مؤشرات عالمية، حيث تم

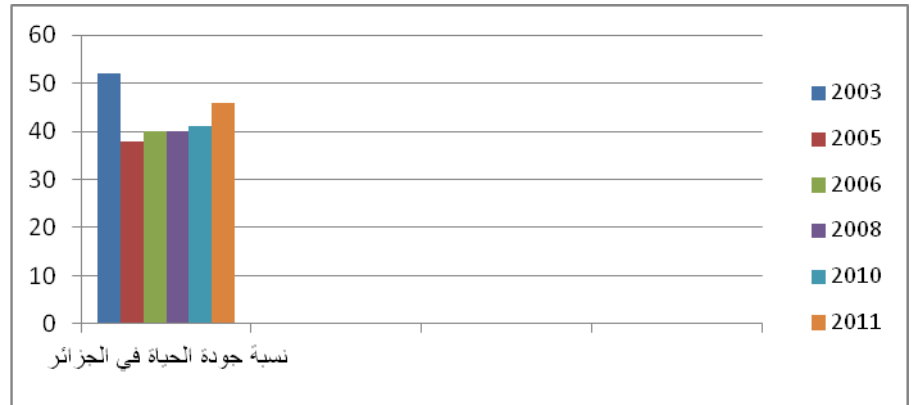
استجواب عينة مكونة من 15473 شخص منهم 7765 أنثى. هذه الدراسة إطارها الزمني يمتد من 2003 إلى غاية 2015 وذلك بالتنسيق مع عدد كبير من الباحثين من مختلف القارات والذين يشتغلون في مجال دراسة ومتابعة جودة الحياة في أزيد من 221 بلد عبر العالم.

هذه الدراسة اعتمدت على مؤشرات مادية ومعنوية في شخصية المستجوبين وذلك بالتركيز على سبعة أسئلة لكل مواطن وهي على التوالي: المستوى المعيشي؟ الصحة؟ ما تنجزه أو تحققه في الحياة؟ العلاقة الشخصية مع الناس؟ الأمن الشخصي؟ مقدار الانتماء إلى المجتمع؟ ماذا عن مستقبلك؟

أوضحت نتائج هذه الدراسة خلال أربع سنوات 2009-2010-2011-2012 أن 41% من الجزائريين متخوفون من المستقبل، ويعاني 28% من غياب تام للأمن، بينما لا يشعر 31% من الأفراد بالانتماء للمجتمع فحين يشكوا 33% من الجزائريين من الظروف الاجتماعية المزرية. في حين كشفت الدراسة أن 32% من المستجوبين لا يشعرون بالسعادة، بينما عبر 26% من الأشخاص عن علاقاتهم الاجتماعية السيئة بالناس.

بلغت جودة الحياة في الجزائر على حسب الدراسات التي قام بها هذا المخبر كالتالي:

الشكل رقم 1: نسبة جودة الحياة في الجزائر



المصدر: مخبر العمليات التربوية والسياق الاجتماعي بجامعة وهران.

2- قام الديوان الوطني للإحصاء بإجراء مسح وطني حول النفقات الاستهلاكية ومستوى معيشة العائلات في 2011، على عينة بها 12150 عائلة. على مجموعة من السلع والحاجات التي تلبي منفعة للعائلة الجزائرية والمتمثلة في ثمانية مجموعة وهي كالتالي:

تمثلت هذه النفقات الاستهلاكية في: المواد الغذائية والمشروبات، الملابس الأحذية السكن، الأثاث والسلع المنزلية، الصحة والعناية الشخصية، النقل والاتصالات، التعليم والثقافة والترفيه، مختلف المنتجات وغيرها من النفقات. وكانت أهم النتائج التي توصل إليها هذا المسح هي: أن الأسر الجزائرية أنفقت خلال سنة 2011 على السلع الاستهلاكية ما يقارب 4490 مليار دينار جزائري، أما متوسط الانفاق الاستهلاكي الشهري لكل أسرة بلغ 59700 دينار جزائري. في حين كانت هذه النفقات في سنة 2000 تمثل 1531.4 مليار دينار جزائري (OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, 2011).

الجدول 1: تطور نفقات الأسر الجزائرية للسلع الاستهلاكية الوحدة: مليار دج

السنة / التشتت	2011		2000		المضاعف
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
المناطق الحضرية	71.7	3194.1	65.0	995.6	3.2
المناطق الريفية	28.9	1295.4	35.0	535.8	2.4
الوطن	100	4489.5	100	1531.4	2.9

المصدر: ONS الديوان الوطني للإحصاء

النتيجة: يرجع الديوان الوطني للإحصاء هذا التحسن إلى زيادة معدل التحضر الذي كان يساوي 58.3% في سنة 2000 وأصبح يساوي 66.3% في سنة 2011.

3- في تقرير لـ ميرسر لقياس مستوى جودة الحياة في العالم لسنة 2012 أن أكثر من نصف الجزائريين بنسبة 54% لا يشعرون بالسعادة وهم ساخطون على مستواهم المعيشي وعلاقاتهم الشخصية ولا يشعر أغلبهم بالراحة النفسية.

كما احتلت الجزائر المرتبة 178 علميا بعد تونس التي احتلت المرتبة 110، والرباط في المرتبة 115 ومدينة الدار البيضاء في المرتبة 123، ومدينة بيروت المرتبة 170 (مقال في جريدة الشروق، 2012).

- من خلال الدراسات السابقة التي تناولت نسب جودة الحياة والمستوى المعيشي للأفراد بالجزائر يتبين لنا أنها تظل دون المستوى الجيد على العموم، ومن هنا يمكننا

أن نتساءل حول دور القطاع العمومي ومدى نجاعة السياسات الاجتماعية لتحسين هذه النسب ورفعها.

خطة البحث:

للإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالبحث سنتطرق إلى ثلاثة مباحث مبتدئين بمفاهيم حول المستوى المعيشي – دولة الرفاهية - المساعدات المالية، ثم نتطرق إلى محاولة قياس مدى مساهمة الحكومة في تحسين المستوى المعيشي للعائلات بدائرة ندرومة. لننتهي في آخر البحث الى تقييم نجاعة المساعدات أي بمعنى مدى احتياج العائلات إلى الدعم والمساعدة من طرف الحكومة من عدمه، لنختم موضوعنا في الأخير بخاتمة تضم الاستنتاجات والنتائج.

I. مساعدات الدولة وتحسين مستوى المعيشة:

إن محاولة قياس دور الدولة في تحسين معيشة العائلات يتطلب منا أولاً توضيح المتغيرات التي يقاس بها مستوى المعيشة ومن ثم تحديد دور الدولة في الرفع من مستوى إشباع هذه المتغيرات من خلال توجيه النفقات العامة لها.

1/1- مستوى المعيشة:

ظهر مفهوم مستوى المعيشة سنة 1945 حيث نشر J. DAVID مقالا يبين فيه أن المعيشة تشمل الاستهلاك وأكثر منه بكثير ظروف العمل ومحققات الصدمات الكبيرة والصغيرة والحرية بأنواعها أو ما أسماه بشكل أولي الجو العام (حصر وري نادية، 2009/2008).

1/1/1- تعريف مستوى المعيشة:

يمكن تعريف مستوى المعيشة بمستوى الرعاية المتاحة لكل فرد أو لمجموعة من الناس. فإنه يشير إلى قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم، أو تحديد مقدار حصول الأفراد على السلع والخدمات للعيش، ويتحدد بنوعية وكمية السلع والخدمات المتاحة للسكان (Dajana Cvrlje - Tomislav Ćorić, 2010).

كما أن مستوى المعيشة لا يتحدد بملكية السلع الاستهلاكية فقط ، بل حتى بالسلع التي لا يمكن أن يمتلكها الفرد لوحده كالخدمات والمساعدات التي تقدمها الحكومة (الإنفاق الحكومي).

2/1/1- المتغيرات المحددة لمستوى المعيشة:

في دراسة أجريت بالتعاون بين وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخلص قياس مستوى المعيشة لعام 2007 في العراق، تم الاعتماد على ستة ميادين لتحديد مستوى المعيشة هي: الوضع الاقتصادي للأسرة، الحماية والأمان الاجتماعي التعليم، الصحة، البنى التحتية والمساكن. وقد تم اختيار عدد من المؤشرات المعبرة عن كل ميدان وتحديد مدى تلبية حاجيات العائلات من كل مؤشر (وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء في العراق و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011).

كما حددت دراسة أخرى بلبنان عام 2004 في كتاب بعنوان: خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان. صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في هذه الدراسة استعملوا المؤشرات التالية: المساكن، المياه الصرف الصحي، التعليم، مؤشرات متصلة بالدخل (وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004).

2/1- مساعدات الدولة وتحقيق دولة الرفاهية:

في عام 1945 ولدت دولة الرفاهية في بريطانيا ما بعد الحرب. ثم انتشر هذا النموذج بعد ذلك في أوروبا وتمكن من فرض نفسه في كل بلد منها. وبحلول ستينيات القرن العشرين كانت أوروبا الديمقراطية بالكامل قد تحولت إلى ديمقراطية اجتماعية تقوم على المزج بين الأسواق الحرة والحماية الاجتماعية الشاملة (موقع العربية، 2010).

1/2/1- مفهوم دولة الرفاهية:

لقد وصف اللورد بيفيريدج دولة الرفاهية وهو مهندسها الفكري باعتبارها بنية شيدت بهدف حماية الفرد.

وهي تشير إلى قيام الدولة بتقديم خدمات وتأمينات اجتماعية ومعونات إلى أفراد المجتمع بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد أدنى لها . وينطلق هذا المفهوم من: حق كل إنسان في الحياة الكريمة ومن نظرة اجتماعية وإنسانية قوامها وجود رابطة قوية بين الرفاهية (طلب العيش) الأفراد ورفاهية المجتمع.

وتشمل الخدمات والتأمينات في دولة الرفاهية على التعليم والصحة والمستوى من الدخل وتوفير العمل والتأمين ضد العجز والشيخوخة على سبيل المثال لا الحصر (معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات (واشنطن)، فؤاد عباس، 2013).

ملاحظة: ويعتبر دخول العولمة إلى أوروبا في ثمانينات القرن العشرين، أنها السبب في رفع التكاليف المالية التي تحملتها دولة الرفاهية وهكذا بدأ الاقتصاد في أوروبا يتباطأ، كما أصبح نصيب الفرد من الدخل راكداً، وباتت مستويات البطالة المرتفعة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه التركيبة (موقع العربية، ب 2010). لذلك أصبحت حتمية تدخل الدولة من أجل حماية ومساعدة الأفراد الذين تأثروا بالعولمة. من خلال منح معونات أو مساعدات مباشرة أو غير مباشرة.

2/2/1 - مساعدات الدولة وتحسين المستوى المعيشي:

يمكن تعريف المساعدات المالية بأنها دعم الدولة للسلطات المحلية أو القطاع الصناعي الخاص أو العام أو فئة من المستهلكين لغرض اجتماعي أو اقتصادي (faical zoubir,2008). كما يستخدم هذا المصطلح لما يكون هناك مساعدة من طرف الدولة للمؤسسات الاقتصادية إما بتخفيض معدل الضريبة أو مسح الديون من أجل الحفاظ على سعر المنتج أو الخدمة. كما تمثل الحماية الجمركية أحد وسائل الدعم للمؤسسات الناشئة التي ليس لها قدرة تنافسية.

ليس هناك فرق بين الحصول على دعم مالي أو تخفيف في معدل الضريبة ففي كلا الحالتين يعتبران شكل من أشكال المساعدة. (Rapport sur le commerce mondial, (dictionnaire Oxford) 2006).

كما يعرف الدعم الاستهلاكي بأنه الدعم المقدم من الدولة إلى القطاع العائلي والمرتبط باستهلاك العديد من السلع والخدمات مثل الكهرباء والماء، الوقود، السكن، التعليم، الخدمات الصحية، المواصلات، إضافة إلى دعم العديد من السلع الغذائية الأساسية (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2007).

فالمساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة تتيح للمواطنين التمتع بدخول حقيقية أعلى تمكنهم من الصرف على أمور أخرى تساهم في تحسين مستويات معيشتهم ورفاهيتهم.

II. قياس مساهمة الحكومة في تحسين المستوى المعيشي للعائلات بدائرة ندرومة:
 من أجل تقدير مدى مساهمة القطاع الحكومي في تحسين المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية قمنا بإجراء دراسة استبائية⁴ على عينة من العائلات بدائرة ندرومة بلغت 100 عائلة وتم اختيارها بطريقة عشوائية. بحيث أن طريقة القياس والمنهجية المتبعة والنتائج كانت كما يلي:

1/2- خصائص القياس:

يمكننا القياس بشكل غير مباشر وبشكل غير موضوعي:

- القياس غير المباشر: نقيس مدى مساهمة القطاع الحكومي في رفع مستوى معيشة العائلات مباشرة باستعمال مؤشرات اجتماعية، اقتصادية.
 - القياس الموضوعي: لا نأخذ فقط برأي الأسر وإنما نستعمل أدوات القياس تتسم بالموضوعية (الحياد وعدم التحيز) والثبات (قلة تذبذب النتائج) والصدق. (عبد الله بن أحمد الدوغان، 2013)
- 2/2- منهجية القياس:**

- 1- اختيار المؤشرات الموضحة في الاستمارة. وتجميعها في عشر مجموعات (السكن، التعليم، البنية التحتية، الصحة، العمل المدعم، المياه والطاقة والصرف الصحي، وسائل الاتصال والمؤشرات المرتبطة بالدخل، مؤشر الإنفاق).
 - 2- تحديد المستوى المعيشي الذي لا يجب الهبوط عنه وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء.
 - 3- تجميع الأسئلة في المؤشرات العشرة السابقة الذكر. ثم جعل مؤشر عام يخص المستوى المعيشي المدعم من طرف الحكومة.
 - 4- حساب مستوى معيشة العائلات باستعمال النسب وذلك على المستوى الوطني والمحلي دائرة ندرومة (تلمسان).
- 3/2- محتوى الدراسة:**

من خلال عرض الدراستين السابقتين اللتان أوضحنا أولاً: أن هناك نسبة معتبرة من الأفراد يعيشون ظروف اجتماعية مزرية تصل إلى نسبة 33%. هذا ما يدل على ضرورة إيجاد المستوى الملائم الذي يصل فيه الأفراد إلى الرضا على مستواهم المعيشي. لذلك أوضحت الدراسة الثانية أن متوسط الانفاق الاستهلاكي الشهري لكل أسرة يصل إلى 60000 دج.

⁴ - أنظر الملحق رقم 01.

أما في دراستنا هذه سوف نحاول دراسة مستوى جودة حياة العائلات من خلال ما تساهم به الدولة بمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في دعم معيشة العائلات.

الأمر الملاحظ لذا الجميع أن المساهمات الحكومية تتمثل في المساعدات التضامنية والمساعدات في قفة رمضان⁵ بالإضافة إلى السلع المدعمة مثل الخبز، الحليب، السكر والزيت. بالإضافة إلى مساعدات أخرى نكتشفها في هذه الدراسة.

4/2- مؤشرات الدراسة:

نقوم بتصنيف العائلات ضمن عشرة مؤشرات للأحوال المعيشية وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة (العراق ولبنان). وهي كالتالي: 1- السكن، 2- البنية التحتية، 3- ماء الشرب، 4- الكهرباء وطاقة الطهي والصرف الصحي، 5- التعليم، 6- الصحة، 7- وسائل الاتصال، 8- العمل المدعم، 9- الدخل، 10- الانفاق.

1/4/2- سلم القياس:

اعتمدت الدراسة سلما لقياس مستويات المساعدة أو إعانة الدولة للعائلات من الصفر (0) إلى اثنين (2). حيث علامة الصفر تعبر عن عدم وجود مساعدة أو إعانة وعلامة اثنين (2) تعبر عن مساعدة أو إعانة قوية منحتها الحكومة للعائلة، وعلامة واحد (1) تعبر عن العتبة المقبولة اجتماعيا. سنضع تقسيما أو تصنيفا ثلاثيا على النحو التالي:

- درجة المساعدة أو إعانة معدومة: عندما تتال العائلة علامة أقل من 1.
- درجة متوسطة: عندما تتال العائلة علامة تتراوح بين 1 و 1.25.
- درجة عالية (قوية): عندما تتال العائلة علامة تتراوح بين 1.26 و 2.

2/4/2- نتائج الدراسة:

بعد تحديد المؤشرات والعلامة المناسبة لها، وذلك على حسب السؤال الخاص بالمؤشر في الاستمارة. وبعد ملأ الاستمارة وتلخيص الأجوبة المدونة عليها يمكن عرض النتائج وتحليلها كالتالي:

⁵ قامت الحكومة الجزائرية بتوزيع مساعدات غذائية على العائلات المحتاجة، بمناسبة شهر رمضان ويرتقب أن تصل هذه المساعدات إلى حوالي 6 ملايين شخص، تقول الحكومة إن دخل الواحد منهم يقل عن 100 دولار شهريا. وأطلقت السلطات على هذه المساعدات اسم «قفة رمضان». (جريدة العرب الدولية شرق الأوسط).

* مؤشر السكن:

عرفت البرامج السكنية والمرافق العمومية تحسنا كميا ونوعيا معتبرا. بحيث ساهمت الدولة في دعم السكنات في شكل إعانات مباشرة أو غير مباشرة.

* الإعانة المباشرة للدولة: يتعلق الأمر بإعانة مالية غير قابلة للتسديد، وذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي 94-308 المؤرخ في 04 أكتوبر 1994، المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن (CNL) في مجال الدعم المالي للأسر. يحدد مستوى الإعانة المالية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للسكن (CNL) حسب دخل المستفيد مضافا إليه دخل الزوجة.

* الإعانات غير المباشرة: تمنح الدولة مزايا أخرى في شكل إعانات غير مباشرة لصالح المكنّنين لسكن من طبيعة (السكن الاجتماعي التساهمي)، ويتعلق الأمر بـ:

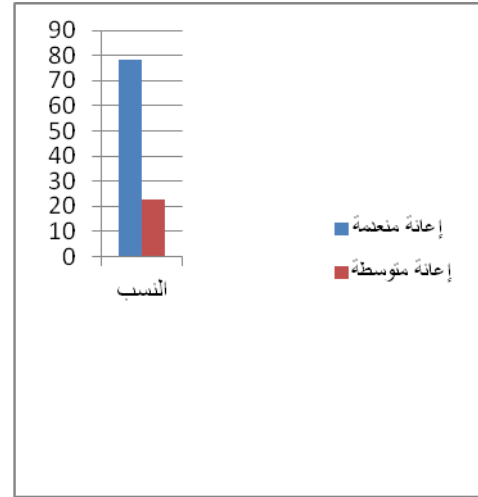
- تخفيض 80 % من قيمة أراضي الدولة التي تعد لازمة لإنجاز برامج السكن الاجتماعي التساهمي (قرار وزاري مشترك مؤرخ في 05 أفريل 2003).

- إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG وعلى أرباح الشركات IBS المطبقتان على الأرباح الناتجة عن نشاطات إنجاز برامج السكن التي تستوفي الشروط التنظيمية من حيث كلفة البيع ومساحة السكن (قرار وزاري مشترك مؤرخ في 08 أفريل 2006).

- إعفاء من الضريبة على دفع حقوق التسجيل ورسم الشهر. (cite ministère de l'habitat, 2014)

وكان لدائرة ندرومة الحظ من هذه الإعانات بحيث وجدنا من خلال الدراسة الاستبائية النتائج الموضحة في البيان التالي:

الشكل رقم 2: رسم بياني لمؤشر السكن



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستقصائية + Excel

من خلال هذا المنحنى نلاحظ أن حوالي 78% من العينة الممثلة بالعائلات لم تستفد من أي إعانة أو مساعدة من طرف الحكومة. في حين نجد ما نسبته 23% من العائلات تمتلك سكنات مدعمة من طرف الحكومة. بحيث تمثل هذا الدعم في:

- دعم منحته الحكومة في سنوات السبعينيات وتمثل في منح قطع أرضية خاصة لنساء الشهداء والمجاهدين وبعض العمال الذين يعملون في القطاع الحكومي. وعلى حسب هذه العينة استفادت 15% من العائلات من هذا الدعم.
- أما باقي الدعم فتمثل في المساعدة على الحصول على شقة في العمارة وكانت على مرحلتين (على حسب المسح أو العينة) الأولى في سنة 1999 والثانية في 2012 وكلاهما بصيغة كراء تنتهي بالتملك.

* مؤشر البنى التحتية:

لقد شهدت الجزائر مؤخرا اهتماما بالغا في مجال البنى التحتية، حيث بلغ حجم الإنفاق على مشاريعها من سنة 2009 إلى 2011 ما قيمته 3000 مليار دج، حيث تنصّرها مشاريع مدّ الطرقات الإسفلتية، السكّة الحديدية، الموانئ والمطارات والمشاريع السكنية، تأتي بعدها مشاريع الإمداد بمياه الشرب، تأمين موارد المياه ومعالجة مياه الصرف، الربط بشبكة الغاز الطبيعي وتوفير الكهرباء، بناء المدارس و الهياكل القاعدية... هذه المشاريع كلها تساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين (موقع الجزيرة، حنان، 2012).

لذلك في دراستنا هذه تم أخذ مؤشر البنى التحتية كأحد الخدمات التي توفرها الحكومة وتحمل تكاليفها، وتم أخذ المسافة إلى الخدمات الضرورية فقط، كعنصر للقياس: المدرسة الابتدائية، الثانوية، المتوسطة، المستشفى، السوق.

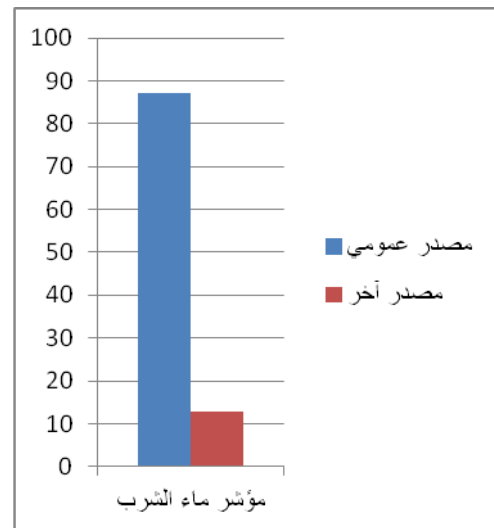
على حسب العينة المدروسة تم إيجاد نسبة 95% من العائلات تستفيد بقوة من توفر هذه المرافق وقربها، حيث أن المسافة بين سكنات كل العائلات التي تستعمل المدرسة الابتدائية، الثانوية، المتوسطة لا تتعدى 1 كم، كما أن بعد المستشفى والسوق لا يتعدى 2 كم عن كل العائلات. إن هذه المسافات تعتبر مقبولة وتبين مدى عناية الدولة بتوفير هذه المرافق، بحيث تسمح للعائلات بعدم تحمل تكاليف التنقل إلى هذه المرافق بالإضافة إلى ربح الوقت ونقص التعب، والمشقة.

أما نسبة 5% الباقية فتشمل العائلات التي تقطن بضواحي دائرة ندرومة ك: بلدية جبالة وقرية خريبة،... بحيث لا تتوفر على الثانوية و البعض لا يوجد به متوسطة، ولكن مع ذلك وفرت الدولة هؤلاء التلاميذ النقل المدرسي كوسيلة للتنقل، أما فيما يخص تنقل هؤلاء العائلات إلى السوق والمستشفى فهي تستعمل السيارات الخاصة أو النقل الحضري بتكلفة لا تتعدى 25 دج للفرد كحد أقصى من كل المناطق التابعة لدائرة ندرومة.

* مؤشر ماء الشرب:

من خلال دراسة قامت بها السفارة الألمانية بالخرطوم تم إيجاد أن قرابة 900 مليون إنسان حول العالم لا يجدون ماء نظيفا للشرب. كما تنجم عن الماء الملوث وغير المعالج أمراض مثل الاسهال والملاريا والحصبة ونقص المناعة (موقع سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية الخرطوم، 2014). وهنا يكمن تدخل الدولة في ضمان تحليل وتعقيم الماء وتوصيله إلى المواطن عبر شبكات آمنة.

الشكل رقم 3: رسم بياني لمؤشر الماء الشرب



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستبائية + Excel

لذلك في هذه الدراسة تم أخذ مؤشر ماء الشرب كأحد معايير الخدمات التي تمنحها الحكومة. وعلى حسب العينة المدروسة تم إيجاد نسبة 87% من العائلات تستفيد من خدمات الدولة. في حين تبقى 13% من العائلات تعتمد على مصادر أخرى تتمثل في المياه الجوفية (ماء البئر) وأيضا الينابيع الطبيعية منها: عين بن تاغلة -طريق سيدي يوشع بالغزوات- بحيث أن معظم العائلات تستعمل وسائل النقل (السيارة) للحصول على المياه الجوفية أو الينابيع، وهذا ما يدل على وجود تكلفة إضافية بالنسبة لهذه العائلات.

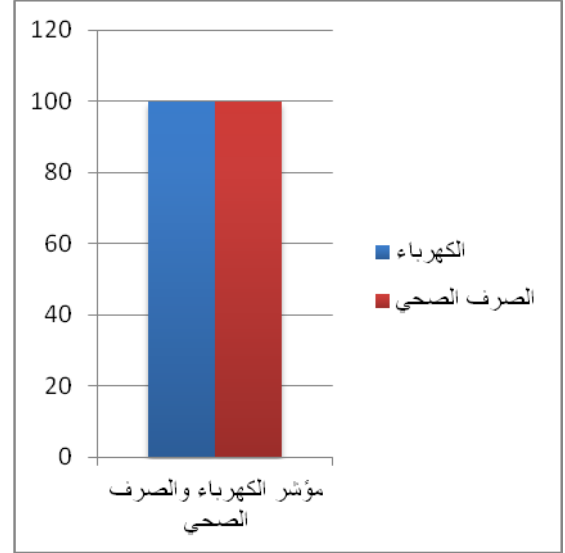
أما بالنسبة للعائلات التي لا تستفيد من خدمات الحكومة بخصوص ماء الشرب يرجع إلى عدم اقتناعهم بجودة الماء، بسبب اعتماد البلدية على تحلية ماء البحر. ولكن برغم من هذا الاجراء إلى أن البلدية خصصت يوم في كل 15 يوم يكون هناك ماء بجودة عالية يأتي من عين تسمى بماء المقصم.

ملاحظة: في دراستين اجريتا بلبنان والعراق أضافوا مؤشر يسمى بالأمن في الحياة. فالأفراد يكون لديهم خوف من استعمال الماء غير المعالج لذلك يلجؤون إلى خدمات البلدية والاستفادة من مؤشر الأمن.

* مؤشر الكهرباء وطاقة الطهي والصرف الصحي:

تعتبر الكهرباء وطاقة الطهي والصرف الصحي إحدى أهم اهتمامات الدولة لتوفيرها للمواطن بشكل آمن وصحي من جهة ومتحضر من جهة أخرى.

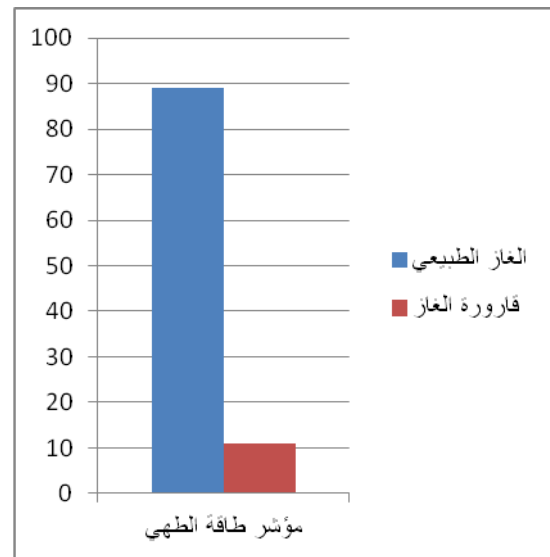
الشكل رقم 4: رسم بياني لمؤشر الكهرباء والصرف الصحي



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستقصائية + Excel

في هذا المؤشر وجدنا أن كل العائلات تستفيد من خدمة الكهرباء والصرف الصحي بنسبة 100% لأنها أحسن وسيلة تلبي رغبات العائلات. تتضح أهمية الكهرباء عندما نفتقدها أو نستعمل مكانها الغاز أو الزيت للإضاءة فهذه الوسائل الأخيرة فيها متاعب وتكون مكلفة. ونفس الشيء بالنسبة للصرف الصحي فاستعمال طريقة خزان الصرف الصحي (fosse sceptique) أو غيرها متعبة وغير آمنة وتكون عرضة للمخاطر. لذلك تحمل البلدية مسؤولية الصرف الصحي تكون أفضل وأكثر أماناً وأقل تكلفة.

الشكل رقم 5: رسم بياني لمؤشر طاقة الطهي



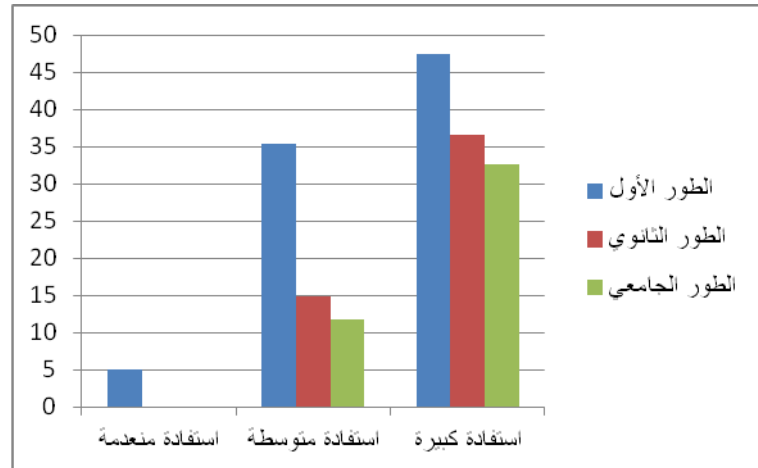
المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستبائية + Excel

بالنسبة لطاقة الطهي وجدنا أن ما نسبته 89% من العائلات تستعمل الغاز الطبيعي الموصول إلى المنازل من طرف البلدية. في حين نجد 11% من العائلات تستعمل قارورة الغاز وهي بالتالي لا تستفيد من خدمة البلدية، وأيضا لا تستفيد من مساعدتها المتمثلة في توفير الوقت والمشقة والتكلفة الزائدة لاستعمال قارورة الغاز بحيث خلال كل شهر تستهلك هذه العائلات قيمة تتراوح بين 750 و1000 دينار جزائري، بالمقابل مستهلكي الغاز الطبيعي تدفع ما قيمته 450 دينار جزائري.

* مؤشر التعليم:

يعتبر التعليم في الجزائر إلزامي ومجاني لمن دون 16 عشر سنة، وهذا ما يجعل هناك استفادة لكافة أفراد الجزائر بدون استثناء. وفي دراستنا هاته نعتبر الاستفادة من التعليم المجاني تكون بصفة كبير بالنسبة للعائلة التي يصل معظم أفرادها إلى الطور الجامعي وتتناقص الاستفادة مع الطور الثانوي ثم الابتدائي. في هذا المؤشر قسمنا الاستفادة من التعليم المجاني إلى ثلاثة أصناف، الصنف الأول لا أحد من العائلة استفادة من التعليم المجاني بمختلف أطواره. الصنف الثاني هناك واحد على الأقل لم يستفيد تماما من التعليم المجاني. أما الصنف الثالث فكل أفراد العائلة استفادت من التعليم المجاني.

الشكل رقم 6: رسم بياني لمؤشر التعليم



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستقصائية + Excel

بالنسبة للصنف الأول يضم العائلات التي لم تستفد تماما من مجانية التعليم وهي حوالي 5% منها 2% من العائلات قد يعود سبب عدم استفادتهم إلى الثورة التحريرية بحيث تجاوزوا سن التمدرس. أما 3% قد يعود سبب عدم استفادتهم إلى الوضعية الاجتماعية المتمثلة في البعد عن مكان التمدرس خاصة في الطور الابتدائي مثال: منطقة جبالة – الحوانت - حصاحص – زاوية سيدي بنعمر...

نستنتج أن ما نسبته 95% من العائلات استفادت من التعليم على الأقل في الطور الأول.

نلاحظ كذلك أن نسبة 33% من العائلات استفادت بصفة كبيرة من التعليم بحيث على الأقل فرد من العائلة استفاد من كل الأطوار التعليمية وبأقل التكاليف [مصاريف الدراسية خلال سنة بأمريكا تصل في الجامعات العامة إلى ما قيمته \$5000 (موقع ميدل ايست أولاين، 2013)].

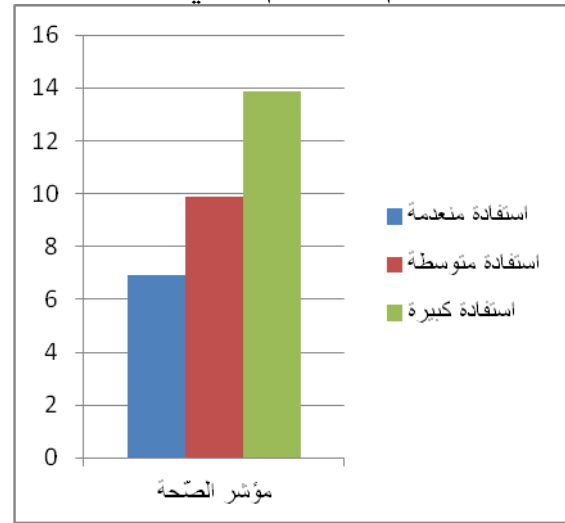
أما إذا نظرنا إلى العائلات التي استفادة على الأقل فرد واحد منها من التعليم بكل أطواره فنجد ما نسبته 45%، أما العائلات التي استفادت من التعليم الثانوي فتصل إلى حدود 52%.

ملاحظة: هل يعتبر التعليم بالمجان إعانة ومساعدة من طرف الدولة أم أي تصنيف يمكن أن يأخذه التعليم المجاني بالجزائر؟

* مؤشر الصحة: 6

إن الصحة تحمل في فحواها مفهوم العيش السليم للفرد في تأمين مختلف الظروف الاجتماعية التي تحقق عافيته الذاتية وبما أنها كذلك فهي تلعب دورا حساسا في الحياة اليومية للإنسان بحيث منحت الحكومة الجزائرية للمواطن حق ما نسميه "بالتأمين" بالنسبة للعمال والطلبة وبنسب معينة يحددها القانون السنوي للخدمات الصحية بحيث تصل نسبة التأمين للطلبة إلى 80% أما بالنسبة للعمال الأجراء فإن نسبهم تتفاوت ما بين 80% إلى 100%. نسبة (100%) فيما يخص العمال الذين يعانون من أمراض مزمنة فهم لهم الحق في الحصول على تعويضات مالية نظرا لما ينفقوه من مصاريف العلاج (فاطمة الزهراء طوبال، 2009).

الشكل رقم 7: رسم بياني لمؤشر الصحة



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستبائية + Excel

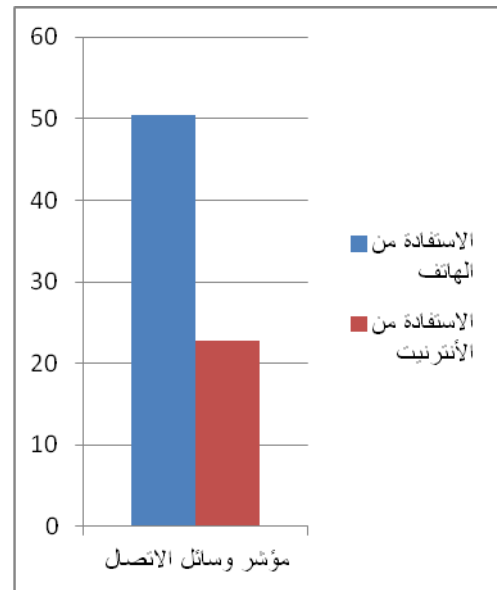
لذلك في هذا المؤشر أخذنا فقط العائلات التي يعاني أحد أفرادها من مرض مزمن أو مرض عانت منه العائلة للوصول للعلاج. وبالتالي وجدنا ما نسبته 7% من العائلات لم تستفد من مجانية الصحة في حين أنها كانت بحاجة إليها، ولاحظنا أنها قامت بتغطية تكاليف العلاج من خلال مساعدات الأهالي والمحسنين. أما العائلات التي استفادت بنسبة كبيرة من الصحة المجانية كانت في حدود 14%. تليها 10% من العائلات حصلت على نسب متفاوتة من الإعانة وهذا راجع إلى طبيعة الحالة المرضية.

⁶ - في دراسة حديثة لخبراء من جامعة شاربوك الكندية بالتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة، أن الجزائر الأسوأ من حيث التغطية الصحية مقارنة بالجارتين تونس والمغرب رغم أنها الأكثر إنفاقا على قطاع الصحة. حيث تنفق الجزائر ضعف ما تنفقه المغرب على قطاع الصحة. أما تونس والتي تتميز بنظام صحي جيد معترف به على المستوى العالمي مقابل نفقات أكبر بقليل من نفقات المملكة المغربية، وأقل بكثير من نفقات الحكومة الجزائرية على قطاع الصحة. <http://www.oujdacity.net/national-article-30716-ar/>

* مؤشر وسائل الاتصال:

إذا نظرنا إلى تطلعات أفراد المجتمع نجد أنهم يميلون إلى استعمال الهاتف العمومي واستغلاله لتشغيل شبكة الأنترنت. بدلا من استعمال الأنترنت من شركة موبليس أو نجمة، وهذا راجع إلى عدم وجود كفاءة وجودة من جهة ومن جهة أخرى الاستفادة من التكلفة الزائدة والتي تساوي 500 إلى 1500 دينار جزائري إذا استعملنا الأنترنت بقدرة 512 بايت.

الشكل رقم 8: رسم بياني لمؤشر وسائل الاتصال



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستبائية + Excel

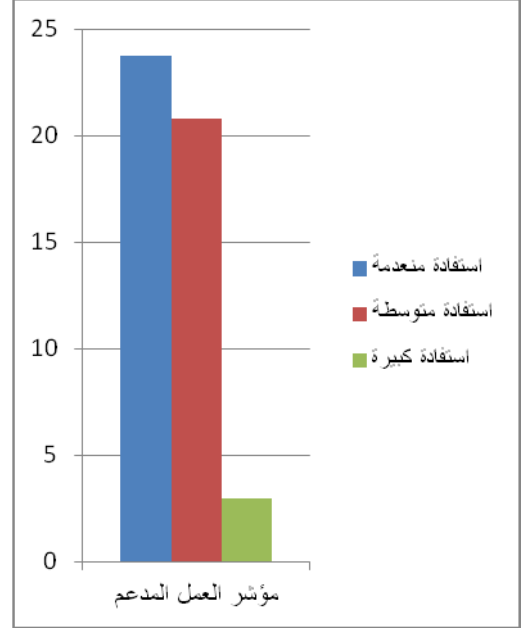
في هذه الدراسة وجدنا أن نسبة 23% من العائلات يستفيدون من خدمات الأنترنت العمومية. في حين أن مستعملي الأنترنت من شركة موبليس أو شركة نجمة فقط بنسبة 2% مع العلم أن هذه العائلات تفتقد لخط هاتفي عمومي. بحيث وجدنا من خلال هذه الدراسة أن 50% من العائلات ليس لديهم خدمة الهاتف العمومي بالرغم من الطلب المتزايد على هذه الخدمة.

* مؤشر العمل المدعم:

تمنح الدولة امتيازات للشباب البطال بعقود عمل مدعمة لتشجيع توظيف حاملي الشهادات، ويضمن هذا العقد للمستخدم مساهمة من الدولة في أجر الشاب. وهي الصيغة التي تمكن المرور من منصب عمل بعقد إدماج على نفقة الدولة، إلى عقد عمل

مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة من حيث امتيازات جبائية وشبه جبائية (سهم حواس، 2009).

الشكل رقم 9: رسم بياني لمؤشر العمل المدعم



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستبائية + Excel

لذلك في العينة المدروسة أخذنا العائلات التي أحد أفرادها يعاني من مشكلة البطالة، فوجدنا أن هناك ما نسبته 21% من العائلات استفاد أحد أفرادها من عقد التشغيل، وهناك 3% من العائلات كانت لديها استفادة كبيرة من دعم التشغيل بحيث أكثر من فرد استفادوا من عقود التشغيل (عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)، عقود الإدماج المهني (CIP)، عقود تكوين إدماج (CFI)).

في هذه العينة كان هناك ما نسبته 24% من العائلات يعاني أحد أفرادها من مشكلة البطالة إلا أنه لم يستفيد تماما من عقود التشغيل السالفة الذكر. وهذا راجع في غالب الأحيان إلى المستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها بحيث هناك نسبة معتبرة دون مستوى شهادة التعليم المتوسط. وهناك أيضا نسبة ضئيلة استفادت من العمل المدعم ولكن انتهت فترة العقد الذي لم يسمح لصاحبه أن يجدده.

III. حساب رفاهية العينة المدروسة:

من أجل تقييم نجاعة المساعدات الممنوحة من طرف الدولة ومدى كفايتها لتحقيق رفاهية العينة المدروسة قمنا بقياس المستوى المعيشي من خلال الدخل والإنفاق.

1/3- الدخل والإنفاق كالمؤشر في قياس المستوى المعيشي للأفراد:

يعتمد المنهج أحادي الأبعاد في قياسه للفقر النقدي في غالب الأحيان على الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كمقياس للرفاهية أو ما يسمى "دليلا لرفاه". للإشارة فإن الدول الغربية تميل إلى استعمال الدخل كمؤشر لوسائل اقتناء السلع والخدمات المعروضة في السوق باعتبار أن هذه الأخيرة هي الأداة المتحكمة تقريبا في المبادلات التجارية (كونسيالدي 1998... Concialdi) ومن ثم يفضل استخدام الدخل كمقياس للرفاهية، من جهته (Sen 1979.1983) يفضل الإبقاء على الدخل الذي يسمح حسب قوله بتحديد الوسائل التي تملكها الأسرة لبلوغ مستوى معين للرفاهية.

إن استخدام الدخل يخضع لتحفظات عديدة من أهمها صعوبة التحكم في البيانات المتحصل عليها لاسيما في الدول النامية إضافة إلى اعتبارات أخرى تفضل الإنفاق الاستهلاكي على الدخل أهمها:

- أن الدخل قد لا يستهلك كلية وقد يوجه بعضه إلى الادخار، كما أن الاستهلاك قد لا يُموّل كلية عن طريق الدخل وعلى هذا الأساس يفضل الاستهلاك الذي يعكس صورة أكثر ملاءمة للرفاهية الفعلية.
- قد يحجم الفقراء عن الإدلاء بمدخلاتهم الحقيقية عند استجوابهم على عكس الإدلاء بقيمة إنفاقهم الاستهلاكي.
- إن تحديد الدخل للأشخاص الذين يديرون مشروعات صغيرة هو عملية في غاية من الصعوبة (عمر امحمد بوزيد، كمال آيت زيان).
- * تعريف الرفاهية: الرفاهية الاقتصادية: تعني ارتفاع مستويات المعيشة للأفراد ويتمثل ذلك بزيادة متوسط في دخل الفرد السنوي في المجتمع وعلى ذلك فإن أهم مؤشر من مؤشرات الرفاه الاقتصادي لأي بلد هو متوسط دخل الفرد السنوي.

أو أنه الزيادة في الانتاج التي تؤدي إلى زيادة العرض وبالتالي الى انخفاض الاسعار وزيادة درجات الاشباع ايجابا عن طريق الاستهلاك (عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، 2012).

2/3- حاجة العائلات إلى دعم ومساعدة الحكومة للوصول إلى الرفاهية:

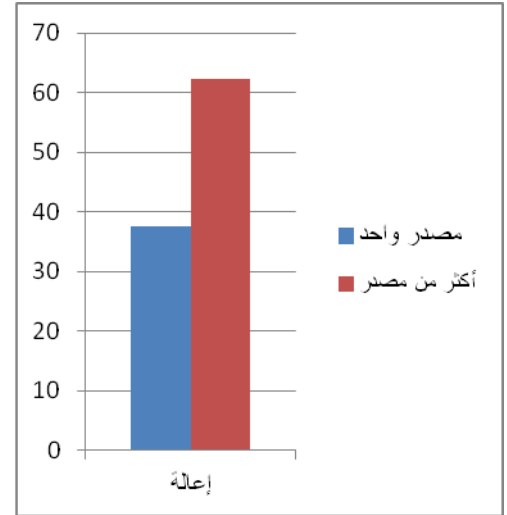
لمعرفة مدى احتياج العائلات إلى دعم ومساعدة الحكومة يلزمنا معرفة مستوى مداخل هذه الأسر وكم تنفق لتلبية حاجاتها خاصة منها الأساسية؟ ومن خلال الدراسات

السابقة لاحظنا أن الديوان الوطني للإحصاء قد وجد أن متوسط الانفاق الاستهلاكي الشهري لكل أسرة بلغ 59700 دينار جزائري. لذلك أردنا أن نعرف كم من أسرة يصل دخلها إلى المبلغ المحدد من طرف الديوان الوطني للإحصاء؟. وكم من أفراد العائلة يساهمون في وعاء الدخل العائلي؟ وهل هذا الدخل يلبي كل احتياجات العائلة؟.

لمعرفة عدد أفراد العائلة الذين يساهمون في وعاء الدخل نحسب معدل الإعالة الذي نعني به حاصل قسمة عدد أفراد الأسرة على عدد المشتغلين فيها.

$$\text{معدل الإعالة للأسرة} = \frac{\text{حجم الأسرة}}{\text{عدد المشتغلين في الأسرة}}$$

الشكل رقم 10: معدل إعالة الأسر

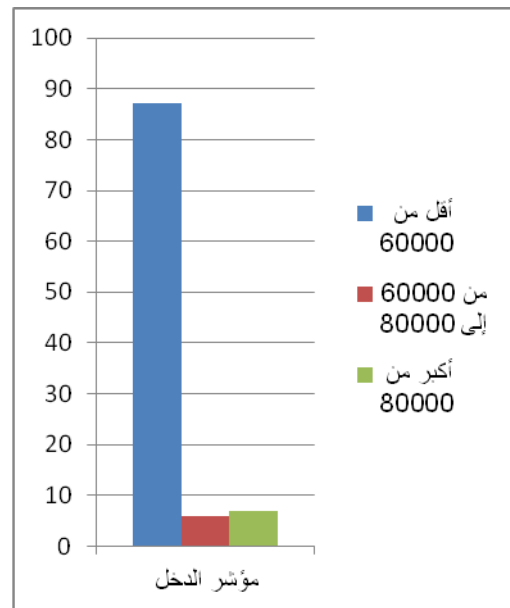


المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستقصائية + Excel

من النتائج المدونة في البيان نلاحظ أن ما نسبته 62% من العائلات دخلها يأتي من أكثر من مصدر أي يوفره أكثر من فرد بداخل العائلة. في حين تبقى نسبة 38% من العائلات لها مصدر وحيد وهو رب البيت فقط.

كما لاحظنا أن برغم من تعدد مصادر الدخل إلا أن أغلبية العائلات والتي تمثل نسبتها 87% دخلها أقل من 60000 دينار جزائري. أما باقي العائلات والتي يتجاوز دخلها 60000 دج فهي عائلات معظمها تستفيد من منح خارج الوطن.

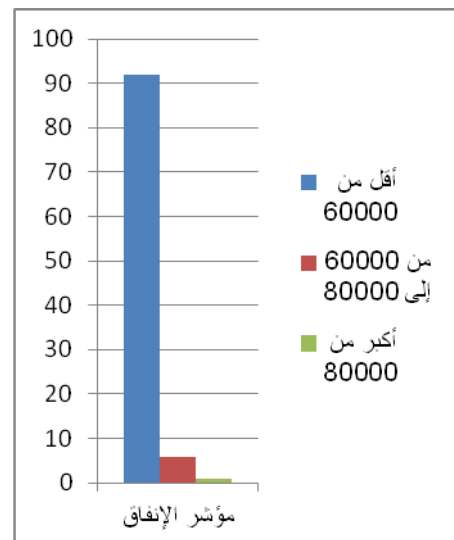
الشكل رقم 11: رسم بياني لمؤشر الدخل



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستبائية + Excel

من خلال هذا الدخل وجدنا أن معظم العائلات بنسبة 92% تنفق أقل من 60000 دج، هذه النتيجة جاءت مخالفة لما صرح به الديوان الوطني للإحصاء وهذا قد يعود أولاً إلى وجود صعوبة في تقدير نفقات العائلات. ثانياً أن العائلات لا يمكنها أن تنفق أكثر من دخلها.

الشكل رقم 12: رسم بياني لمؤشر الانفاق



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال نتائج الدراسة الاستبائية + Excel

نتيجة: إذا افترضنا أن تصريح العائلات بخصوص الدخل والإنفاق هو قريب للحقيقة. فإننا نلاحظ أن نسبة 92 % من العائلات هي بحاجة إلى زيادة في الدخل للوصول إلى المستوى الذي نادى به الديوان الوطني للإحصاء من أجل مستوى معيشة راق.

خاتمة:

من خلال الدراسة الميدانية تبين بشكل واضح المجهودات التي تبذلها الجزائر لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، حيث استفادت معظم العائلات من المساعدات والإعانات الموجهة لميادين التعليم والصحة، والشغل المدعم والبنى التحتية... فالجزائر في سنة 2013 أنفقت ما نسبته 30 % من عائداتها من البترول والغاز أي ما يعادل 4800 مليار دينار جزائري على ملفات ذات طابع اجتماعي (د.ب، 2013)، وجه جانب منها للعلاج المجاني الذي استفاد منه أكثر من 3 ملايين مواطن، بالإضافة إلى الدعم المدرسي لـ 8 ملايين تلميذ وطالب يدرسون بالمجان، ذلك بغية تخفيض تكلفة المعيشة.

ولعل آخر تقرير للوكالة المالية "Economist intelligence Unit" لسنة 2013 حول تصنيف دول العالم من حيث تكلفة المعيشة*، يبين مدى دعم ومساهمة القطاع الحكومي بالجزائر في تحسين جودة حياة المواطنين، حيث صنف الجزائر ضمن قائمة البلدان العشرة في العالم من حيث انخفاض تكلفة المعيشة (و.ج، الوكالة المالية "ذي ايكونوميست انتلجنس يونيت، 2013).

ولكن رغم هذا يبقى ميدان السكن والتشغيل وشبكة الاتصال لم يحظى بالدعم الكافي التي تعرفه باقي الميادين، إذ أن العديد من العائلات مازالت تعاني من مشكل السكن وعدم الاستفادة من بعض الخدمات العمومية كالتوصيل شبكة الانترنت مثلا. الشيء الملاحظ أيضا أن دخل العائلات الجزائرية يبقى على العموم غير كافي لتحقيق المستوى المعيشي الجيد بالرغم من تعدد مصادره على مستوى كل عائلة، ورغم الزيادات المتتالية للأجور في السنوات الأخيرة، والمساعدات والإعانات ونظام التأمين الاجتماعي التي توفره الدولة في هذا المجال.

وفي الأخير فإن الجزائر بإمكانياتها الاقتصادية والبشرية مؤهلة بأن تضمن مستوى معيشي أحسن ولائق لمواطنيها، ذلك من خلال وضع إستراتيجيات وسياسات واضحة وشفافة لتوجيه الإنفاق. وتبني سياسة اقتصادية وطنية حقيقية للأجور تكون منصفة ومجزية وفعالة تسمح بضمان القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم. كما يجب الاهتمام بمراعاة العدالة الاجتماعية بين الأفراد ومحاربة الفساد بكل أشكاله، بمعنى ينبغي توظيف آليات الحكم الرشيد.

* في إطار هذا التحقيق اتخذت الوكالة المالية بعين الاعتبار أسعار 160 منتوجا وخدمة على غرار المواد الغذائية، الألبسة، النقل، الكراء، التربية، الصحة، فواتير الخدمات العمومية (الكهرباء و الماء ...)، السكن والوقود وكذا التسلية.

المراجع:

مراجع باللغة العربية:

- 1- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، رؤية إستراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء التغيرات المحلية والدولية، الكويت، 2007.
- 2- تقرير سنوي، لـ الوكالة المالية "ذي ايكونوميست انتلجنس يونيت:" الجزائر ضمن قائمة البلدان الـ 10 في العالم من حيث انخفاض تكلفة المعيشة، 2013.
- 3- حصر وري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، رسالة ماجستير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2008-2009.
- 4- عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والآفاق الدنمارك نموذجاً، دكتوراه (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك) وتحت إشراف الأستاذ الدكتور رشيد عباس الجزراوي، 2012.
- 5- عبد الله بن أحمد الدوغان، صفات الاختبار الجيد، ورشة تدريبية، www.ckfu.org/vb/attachment.php?attachmentid
- 6- عمر أمحمد بوزيد، كمال آيت زيان، المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر في الجزائر المرتكز على نظرية المجموعات الغامضة، الملتقى الدولي -الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، والاقتصاد والمجتمع.
- 7- فاطمة الزهراء طوبال، 2009، الصحة والوقاية الصحية في المجتمع الجزائري، مجلة الحوار المتمدن-العدد: 2695 (2009/07/02) <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=176584>
- 8- موقع سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية الخرطوم، الحق في الحصول على ماء شرب نظيف وخدمة الصرف الصحي، <http://www.khartum.diplo.de>
- 9- معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات (واشنطن)، فؤاد عباس، الاسلام مع الدولة الحارسة أم مع دولة الرفاهية؟، [http://www.siironline.org/alabwab/monawat\(28\)/066.htm](http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/066.htm)
- 10- وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان، 2004، الطبعة الأولى 2008.
- 11- وزارة العمل، والتشغيل والضمان الاجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، مارس، 2008.
- 12- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء في العراق و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة أجزاء، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- cite ministère de l’habitat, et de l’urbanisme et de la ville,
<http://www.mhuv.gov.dz/logements.asp>.
<http://www.oujdacity.net/national-article-30716-ar/site> .
- 2 - Dajana Cvrlje - Tomislav Ćorić.2010, Macro & micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy: The case of Croatia, Faculty of Economics and Business University of Zagreb, F E B – W o r k i n g P a p e r s e r i e s, September 2010.
- 3 -OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, Premiers résultats de l’Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages 2011.
- 4 - mémoire online, faical zoubir, aides publiques et droit de la concurrence, université ibn zohr d’agadir – master 2008,http://www.memoireonline.com/07/08/1407/m_aides-publiques-et-droit-de-la-concurrence6.html.
- 5- Rapport sur le commerce mondial 2006, *DÉFINITION DES SUBVENTIONS*, www.wto.org/french/res_f/booksp_f/anrep_f/wtr06-2b_f.pdf.

مواقع لضبط البيانات الإحصائية:

- 1 -<http://eldjournhouria.com/ar/article.php?id=14718>
- 2- <http://www.aawsat.com/details.asp?section=44&article=532652&issueno=11224#.UsBLQnAyJed> -18
- 3 -<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/151576.html>
- 4 - <http://www.alquds.co.uk/?p=115883>[http](http://www.alquds.co.uk/?p=115883)
- 5- <http://www.djazairess.com/elhiwar/10738>
- 6 -<http://www.middle-east-online.com/?id=49486>
- 7 -<http://www.alarabiya.net/views/2010/10/17/122565.html>

الملاحق:

مختصر استبيان الدراسة

المؤشر	حدود المؤشر
1- السكن	عدم الاستفادة من اعانة الدولة اعانة متوسطة اعانة قوية
2- البنية التحتية	استفادة منعدمة استفادة متوسطة استفادة قوية
3- ماء الشرب	مصدر عمومي مصدر آخر (بئر، الخزانات المحمولة على سيارات (citerne)، شراء ماء معدني)
4- الكهرباء وطاقة الطهي والصرف الصحي	الكهرباء الغاز الطبيعي الصرف الصحي
5- التعليم	لا أحد من العائلة استفادة من التعليم (استفادة منعدمة) منهم من استفادة من التعليم (استفادة متوسطة) كل أفراد العائلة استفادوا من التعليم (استفادة قوية)
6- الصّحة	العائلة لا تستفيد من الصحة المجانية (بالنسبة للمرض المزمن أو ما يشابهه) استفادة متوسطة (20% - 80%) استفادة قوية (100%)
7- وسائل الاتصال	الهاتف العمومي (نعم - لا) الانترنت العمومية (نعم - لا)
8- البطالة المدعمة	العائلة لا تستفيد من البطالة المدعمة (استفادة منعدمة) استفادة متوسطة (فرد واحد) استفادة قوية (أكثر من فرد يستفيد)
9- الدخل	مصدر واحد أكثر من مصدر
معدل الإعالة	أقل أو يساوي 60000 من 60000 إلى 80000 أكثر من 80000
10- الاتفاق	أقل أو يساوي 60000 من 60000 إلى 80000 أكثر من 80000